مشاريع توطين البدو في بادية معان 1925– 1975

أنور دبشي الجازي

عيسى سليمان أبو سليم *

ملخص

يركز هذا البحث على دراسة مشاريع توطين البدو خلال 1925–1975، ضمن المنطقة المعروفة ببادية معان. يعود سبب اختيار الموضوع إلى جملة من التطورات التي حصلت خلال الربع الأول من القرن العشرين: أولها توقيع معاهدة عام 1925 بين مملكة الحجاز، وإمارة شرقي الأردن، والحدث الثاني هو توقيع معاهدة حدة عام 1925، بين حكومة شرقي الأردن وحكومة نجد، بموجب هاتين المعاهدتين، ألحقت مناطق من شمال الحجاز بما فيها منطقة معان إلى الأردن، وبموجب معاهدة حدة ألحقت مناطق من وادي السرحان إلى السعودية، كما انتقلت تبعية بعض القبائل، ومنها قبيلة الحويطات التي تقطن معظم أجزائها. أما عام 1975، فهو العام الذي انتهت فيه مشاريع توطين البدو في بادية معان.

الكلمات الدالة : الأردن، تاريخ، بدو، توطين.

* كلية التربية الرياضية، جامعة اليرموك.

تاريخ تقديم البحث: 20/ 6/ 2016 م. تاريخ قبول البحث: 6 /2017/3م .

Bedouins Settlement Projects During the Period Between 1925-1975 in Badia of Ma'an

Anwar Dabshi Al-Jazi

Eisa Suliman Abu Saleem

This paper deals with Bedouins settlement projects during the period between 1925-1975 in Badia of Ma'an. The political treaties have had the greatest impact on these projects, such as 1925 treaty between the Emirate of Transjordan and Hejaz kingdom, and the treaty of Hida in 1925 between the Emirate of Transjordan and Kingdom of Najd.

After signing these treaties some areas of the northern Hejaz including Ma'an were annexed to Jordan, and after the treaty of Hida some areas of *Wadi es-Serhan* were annexes to Saudi Arabia. In sum in 1975 the projects of settlements were completed.

Keywords: Jordan, History, Bedouins, settlement

المقدمة:

يركز هذا البحث على دراسة مشاريع توطين البدو خلال 1925−1975، ضمن المنطقة المعروفة ببادية معان. يعود سبب اختيار الموضوع إلى جملة من التطورات التي حصلت خلال الربع الأول من القرن العشرين: أولها توقيع معاهدة عام 1925 بين مملكة الحجاز، وإمارة شرقي الأردن، والحدث الثاني هو توقيع معاهدة حدة عام 1925، بين حكومة شرقي الأردن وحكومة نجد، بموجب هاتين المعاهدتين، ألحقت مناطق من شمال الحجاز بما فيها منطقة معان إلى الأردن، وبموجب معاهدة حدة ألحقت مناطق من وادي السرحان إلى السعودية، كما انتقلت تبعية بعض القبائل، ومنها قبيلة الحويطات التي تقطن معظم أجزائها. أما عام 1975، فهو العام الذي انتهى فيه مشروع توطين البدو في بادية معان، التي تفطن أجزاء واسعة منها قبيلة الحويطات، ويمكن تقسيم الدراسة الى منطقتين جغرافيتين هما:

1ـ مرتفعات الشراه

يرجع انتشار قبيلة الحويطات في مرتفعات الشراه، إلى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بين عامي (1770−1775) (Patai, 1959, p. 193) ، فقد اتجه فرع منها، والذي عرف بحويطات الشمال من مناطق العقبة وأراضي حسمى ورم التي تعتبر الموطن الأول للقبيلة، نحو مرتفعات الشراه (Oppenheim, 1943, p. 177)، ودفعوا بعشيرة الوحيدات التي كانت تسكن هذه المرتفعات، وخاصةً عين أذرح وسهل الفجيج ، إلى التوجه نحو غزة (Austin, (1980, p. 84).

ويبدو أن هناك جملة من الأسباب دفعت بحويطات الشمال، إلى ترك موطنها الأصلي، والاتجاه نحو الشمال (Burton,1879, pp.163-164)، منها: تكاثر أعداد القبيلة خاصة مع انضمام قبائل أخرى لها، على الرغم من أنها لا ترتبط معها بعلاقة قربى. إضافة لندرة تساقط الأمطار، و شح مصادر المياه، و قلة المراعي في مناطق حسمى و رم.

امتدت سيطرة قبيلة الحويطات مع بداية القرن التاسع عشر، على كامل مرتفعات الشراه، ووصلت في بعض الأحيان إلى وادي الكرك، بالإضافة لمناطق أخرى حول مدينة الخليل وجبل الكرمل في فلسطين(Seetzen, 1855, pp.9-10) ، وكذلك في مدينة الطفيلة التي بنى فيها شيخ القبيلة قلعة صغيرة له (Burckhardt, 1992, pp. 412-435)، فضلاً عن تمتع مرتفعات الشراه بعدة ميّزات (Palmer, 1876, p. 431)، دفعت قبيلة الحويطات إلى قضاء أشهر الربيع والصيف

فيها (Irby, Mangles, 1823, p. 391)، من هذه الميّزات: وفرة المياه التي تؤمنها الينابيع، وخصوبة التربة مما جعل منها أرضاً مناسبةً لزراعة المحاصيل، بالإضافة لتوفر المراعي الخصبة التي تتكون من النباتات البرية والشجيرات، واعتدال الطقس صيفا-Wallin, 1979, pp. 129) (130، فقد كانت قبيلة الحويطات، خلال القرن التاسع عشر تتجه مع بداية فصل الشتاء من مرتفعات الشراه نحو المناطق الدافئة في وادي عربه والأغوار(Ritter,1866, pp. 408-410)، وفي المناطق التي تقع إلى الجنوب والشرق من البحر الميت (Hill, 1890, p.180)، والأراضي المنخفضة التي تقع إلى الشرق من مرتفعات الشراه (Rbinson, 1838, P. 239).

2− البادية الشرقية

اتجهت قبيلة الحويطات، مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، نحو مناطق البادية الشرقية، بدلاً من الأغوار و وادي عربة لقضاء أشهر الشتاء. فخلال هذه الأشهر يمتد وجودها الى المناطق التالية: الشـــمال الغربي من نجد ووادي الســـرحان، وحول آبـــار الجفر وغدرانهـــا، وآبار باير و وادي باير(Musil, 1927, p. 435) وفي المنطقة التي تقع إلى الشرق من الجفر، وحتى الشمال والشمال الشرقي من جبال الطبيق، وبالقرب من غدير أبو طرفه الواقع شرقيّ الطبيق (Zeller,1901, p.185). كما امتد وجود قبيلة الحويطات خلال فترة الدراسة إلى مناطق: اويسط ، النبك، وبئر عرفجا، وبئر ميقوع، والعيساوية، وفي منطقتيّ سهب وحدرج)، وكذلك بالقرب من بئر الجوخة، وهي بئر عذبة الماء تقع بالقرب من النبك، وكثيراً ما كانت ترتادها قبائل البادية من حويطات وغيرهم. كما استقرت القبيلة في الأودية التي تقع إلى الغرب والشمال الغربي من وادي السرحان، وعند عين البيضاء بالقرب من الأزرق (A.B,1925,p.59).

لقد دفعت عدة عوامل في نهاية القرن التاسع عشر، قبيلة الحويطات للاتجاه شرقاً في فصل الشتاء بدلاً من الأغوار منها: تغير سياسة الدولة العثمانية مع القبائل البدوية بعد إنشاء لواء الكرك عام 1893. فعمدت قبيلة الحويطات عام 1898 إلى العصيان ضد العثمانيين، وأعلنت نيّتها الانضمام إلى مصر بدلاً من الدولة العثمانية، بسبب امتناع الدولة عن دفع المرتبات لرجال القبيلة نظير حماية قافلة الحج الشامي. إضافة لشروع الدولة العثمانية، بمد خط سكة الحديد الحجازية والذي سيؤدي إلى التأثير السلبي على القبيلة، التي كانت تعتمد على الضرائب والأموال التي تجنيها لقاء حماية قافلة الحج الشامي ضمن منطقة نفوذها، الممتدة من معان إلى تبوك.

كما قامت الحكومة العثمانية، بفرض ضرائب، خاصة على الإبل التي تملكها القبائل البدوية، وفي بعض الأحيان أدت هذه الإجراءات وتزايد الضرائب إلى الاصطدام مع موظفي الضرائب التابعين للحكومة، كما حدث عندما قامت مجموعة من عشيرة أبو تايه/ الحويطات، بمهاجمة قوة حكومية كانت ترابط في الكرك. وفي بعض الأحيان اتجهت القبيلة بعيداُ نحو مناطق البادية الشرقية بحيث لا تصلها القوات الحكومية. إضافة إلى عامل آخر يتمثل في ظهور زعماء وشيوخ في القبيلة مثل الشيخ عبطان الجازي والشيخ عوده أبو تايه، دفعوا بها إلى شن غزوات ضد قبائل أخرى، بحيث أصبحت الغنائم التي تجنيها من هذه الغزوات مصدراً للكسب، وبديلاً مجزياً عن الرواتب غير المجدية التي كانت تدفعها الحكومة العثمانية، فحدثت عدة معارك في مناطق البادية الشرقية منها: معركة وادي أبو عمود مع قبيلة الشرارات عام 1904م، ومعركة الطور مع قبيلة بني صخر عام 1910م، بجوار بئر حوصا في منطقة الطبيق (Konikoff, 1946, p. 50).

يمكن القول إن من العوامل التي دفعت قبيلة الحويطات للتوجه نحو البادية الشرقية في فصل الشتاء بدلاً من الأغوار، هو البحث عن المراعي الشتوية المبكرة، حيث تشهد هذه المنطقة تساقطاً مبكراً للأمطار، مما تؤدي إلى نمو الأعشاب والشجيرات المناسبة لرعي الإبل. فضلاً عن تزاحم القبائل في منطقة الأغوار وقلة المياه وانتشار الأوبئة وخاصةً الكوليرا، حيث يذكر بعض سكان منطقة الدراسة أن العديد من أسلافهم قد قضوا نتيجة هذا المرض مع مطلع القرن العشرين، وأن المتوفين نتيجة هذا الوباء قد دفنوا في تلك المنطقة.

أوضاع منطقة الدراسة خلال الفترة من عام 1925–1933:

أدى وجود قبيلة الحويطات في مناطق الرعي الشتوية في البادية الشرقية إلى الاصطدام مع القبائل النجدية مثل: الرولة، وعنزة، وشمر المنتشرة في وادي السرحان، حيث كانت القبائل تزدحم في هذا الوادي، نظراً لتوفر المياه بكثرة، إذ يوجد به العديد من الآبار والغدران. كما يمتاز بمساحات شاسعة من المراعي الطبيعية والتي وفرتها كميات المياه الكبيرة، التي يتلقاها الوادي في فصل الشتاء من سيول الأودية، خاصة الأودية التي تقع إلى الغرب منه والتي تعد المغذي الرئيسي لهذا الوادي، كما دفعت عوامل أخرى بقبيلة الحويطات إلى الاتجاه نحو وادي السرحان منها: أن مناطق البادية الشرقية التي تقع ضمن إمارة شرقيّ الأردن، تتكون في أغلبها من أرض صوانية صعبة التضاريس.

إضافة إلى شح موارد المياه فيها عدا آبار باير والجفر، التي لا تسد حاجة الأعداد الكبيرة من أفراد القبيلة، الذين يرحلون إلى هذه المنطقة في فصل الشتاء (A.B,1931 PP.450-451).

وشهد عام 1925 حدثين هامين في إمارة شرقيّ الأردن، كان لهما تأثير واضح على سكان منطقة الدراسة، أولهما ضم معان والعقبة لإمارة شرقيّ الأردن، والآخر توقيع اتفاقية حدة.

الحدث الأول: ضم معان لشرقيّ الأردن

عندما أعلن الملك حسين بن علي استقلال الحجاز، كانت الحدود الشمالية الحجازية تبدأ من شماليّ معان، وكانت هذه المنطقة بالإضافة للعقبة تدار من قبل شرقيّ الأردن نيابة عن حكومة مكة. فقد أجازت السلطات البريطانية كل معاملات الحكومة الحجازية في هذه المنطقة، كما عُدّت جزءاً من الحجاز، ولم تكن تابعة لشرقيّ الأردن قبل ضمها رسمياَ. وبتاريخ 1925/6/25 ألحقت منطقتا معان والعقبة بإمارة شرقيّ الأردن ضمن اتفاقية مع مملكة الحجاز، وتم رفع علم الإمارة على دوائر المنطقتين (Jordan Official-Gazette, 1925.p.14). وعيّن غالب الشعلان حاكماً إداريا على معان، فيما نشرت وحدات عسكرية أردنية على عدة مناطق من ضمنها منطقة الجفر. أما الحكومة الحجازية فقد نقلت موظفيها إلى منطقة ضبا على ساحل البحر الأحمر. أدى توقيع الاتفاقية إلى ضم معان لإمارة شرقيّ الأردن، واعتبار قبيلة الحويطات ضمن القبائل التي تتبع لإمارة شرقيّ الأردن، بدلاً من اعتبارها من قبائل مملكة الحجاز، حيث كانت هذه القبيلة تحسب من قبائل الحجاز، ومما يدلل على ذلك أن الإحصاء الأول لقبائل إمارة شرقيّ الأردن الذي أجرته نيابة العشائر عام 1922، لم يشمل قبيلة الحويطات المنتشرة في بادية معان آنذاك (Massad, 2001, p. 56).

الحدث الثاني هو: توقيع اتفاقية حدة بين إمارة شرقيّ الأردن وحكومة نجد اتفاقية حدة بتاريخ 11/15 /1925. ونظمت المادة الأولى من الاتفاقية الحدود بين البلدين، حيث تم اقتطاع الجزء الأكبر والأهم من وادي السرحان واتبع لنجد. وتنص المادة الرابعة على تعهد حكومة نجد بالسماح لقبائل شرقيّ الأردن بدخول وادي السرحان من أجل استغلال المراعي الشتوية المتوفرة فيه. كما تنص المادتان الخامسة والسادسة، على بذل الجهود للحيلولة دون قيام قبائل البلدين بشن الغزوات فيما بينها، وإنشاء محكمة خاصة تعمل على فضّ النزاعات بين القبائل. أما المادة السابعة، فقد

اشترطت أن تحصل هذه القبائل على موافقة الحكومتين المسبـــقة قبل اجتياز حـــدود البلدين (A.B, 1925, PP .5-9).

كان لاتفاقية حدة تأثير سلبي على قبائل شرقيّ الأردن، وخصوصاً أنها اتبعت أغلبية أراضي وادي السرحان الذي يحتوي على مراعٍ شتوية مهمة لإمارة نجد، ومن ثم حرمت القبائل من هذه المراعي، والتي لا يمكنها الاستغناء عنها (Bocco, 1994, pp108-127).

ويبدو أن القبائل البدوية (ومنها قبيلة الحويطات) قد واجهت عدة مصاعب مع تطبيق بنود اتفاقية حدة منها: أن الرعي في وادي السرحان، يتطلب إجراءات رسمية تتمثل في الحصول على تصريح وموافقة مسبقة من قبل حكومة البلدين، بالإضافة لتسجيل أسماء القبائل التي تنوي دخول وادي السرحان. وما إلى ذلك من القيود التي لا تتماشى مع حرية الحركة والتنقل التي اعتادت عليها القبائل، خاصة أن الحركة والتنقل مستمران تبعاً لوجود المراعي، فمثلاً يمكن أن تمضي القبيلة بضعة أسابيع في مكان ما داخل حدود إمارة شرقيّ الأردن، ثم تنتقل إلى مكان آخر داخل حدود نجد، وهكذا بحيث يصبح من الصعب ضبط هذه الحركة. كما أدت هذه الإجراءات إلى قيام القبائل البدوية بشن غزوات متبادلة فيما بينها.

فقد ظهرت عام 1928 بوادر عدم التزام القبائل بهذه الاتفاقية، حيث تبادلت الغزوات بينها عبر الحدود، بالرغم من تشكيل المحكمة الخاصة بفصل النزاعات والقضايا عام 1927. وقد كان تشكيل هذه المحكمة كأحد بنود الاتفاق، حيث حصل ترتيب تم بمقتضاه إحالة المسائل الخلافية الناتجة عن الغزو بين قبائل إمارة شرقيّ الأردن، والقبائل النجدية إلى هذه المحكمـــة المختصـــة (A.B,1927, PP.94-101) .

تبادلت قبائل شرقيّ الأردن والقبائل النجدية شن الغزوات فيما بينها، خلال الفترة الممتدة بين عاميّ 1928–1930، التي يعود السبب الرئيس لاندلاعها، إلى قيام ابن سعود، بفرض ضرائب على قبائل شرقيّ الأردن التي ترعى إبلها في وادي السرحان، بالرغم من أن المادة الرابعة من اتفاقية حدة أعطت لهذه القبائل الحق في دخول وادي السرحان، إضافة إلى تعهد ابن سعود بالسماح لهذه القبائل بالرعي في وادي السرحان. وقد أدى فرض الضرائب إلى عجز قبائل شرقيّ الأردن عن دفعها، وبالتالي حرمانها من الرعي في وادي السرحان، الذي يعدّ بالنسبة لها مرعىً شتوياً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه (Alssabagh, 1999, 112).

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذه الغزوات المتبادلة، قيام "الإخوان" بشن غارات على قبائل شرقيّ الأردن ومن ضمنها قبيلة الحويطات، التي ردت على هذه الغارات بمهاجمة الإخوان وقبيلة الرولة، بالقرب من منطقة الجوف مع نهاية عام 1928، واستولت على 120 رأس من الإبل. كما هاجمت قبيلة الشرارات في منطقة الجوف أيضاً، وكسبت منها ما يقارب 200 رأس من الإبل (Arab Army Annual Report, 1929, p. 88).

وفي شهر شباط عام 1928، قام فرحان بن مشهور شيخ قبيلة الرولة، بمهاجمة قبيلة بني صخر التي كانت تخيم في مناطق شمال شرق الجوف، فقتل عددا من الأشخاص. وأرسلت حكومة الانتداب البريطاني احتجاجاً إلى أبن سعود وطلبت منه تهدئة الموقف وطمأنة بني صخر على مفقوداتهم. لم يكتفِ ابن مشهور بمهاجمة قبيلة بني صخر، بل قام ومعه قسم من قبيلة الرولة النجدية، وقسم من شـــرارات نجد والإخوان، بالغارة على قســـم من قبيـــلة الحويطات الذين كانـــوا ينزلون في منطقة الطبيق، فقتـــــلوا 30 شخصـــاً، واســـتولوا ما يقارب من 300 جمل (A. B, undated, PP. 94-101) .

شنت قبيلة الحويطات رداً على غارة ابن مشهور عدة غارات مضادة طوال عامي 1928 و1929، على القبائـــــل النجدية في محاولة لاســـــترداد ما ســـلب منها أو تعويضه (Alssabagh, 1999,117). فقد غزت الحويطات بتاريخ 1928/12/14، منطقة الجوف وهاجمت قبيلتي الرولة والشرارات، ونتج عن هذه الغزوة الاستيلاء على ما يقارب 100 رأس من الإبل. كما قامت القبيلة بتاريخ 1929/2/11، بالهجوم على قبيلة الشرارات في شمال شرق الجوف، ونتج عنها الاستيلاء على 40 جمل. وفي الشهر نفسه شنّ ما يقارب العشرين شخصاً من الحويطات هجوماُ على قسم من الرولة والشرارات شرقيّ الجوف واســـتولوا على 7 من الإبـــل (Arab Army Annual Report, 1929, p. 87, 94).

وفي شهر آذار 1929، تحالف قسم من قبيلة الحويطات وقسم من قبيلة بني صخر، وشنوا هجوماً على قبيلتي الرولة والشرارات في منطقة الجوف، ولم تذكر التقارير نتائج الهجوم. كما حصل تحالف بين قسمين من القبيلتين (الحويطات وبني صخر) في شهر أيار عام 1929، وأغاروا على قبيلة بني عطية التي كانت تنزل في منطقة الثمد، واستولوا على عدد من المواشي. وفي ذات الشهر شن ما يقارب من 50 خيالاً من الحويطات هجوماً على عربان نجد في المنطقة الممتدة ما بين

تيماء وحايل وأسفر الهجوم عن الاستيلاء على 45 جمل. قام الإخوان بتاريخ 1929/5/25، ورداً على غارات قبيلة الحويطات، بمهاجمة قسم من القبيلة في منطقة عرفجا، واستولوا على عدد من الإبل وما يقارب 30 بيت شعر. وخـلال شهر حزيران من عام 1929، وقعت ما يقارب من 15 غزوة متبادلة فيما بين القبائل البدويـــة على جانبي الحـدود؛ نتج عنها مقتل عدد من الأشخاص من كــــلا الجانبين، وأضـــــرار ماديـــة تمثلت بالاستيـــــلاء على أعـــــــداد كبيرة من الإبــــل (Arab Army Annual Report, 1929, p. 92)

وقد اشتدت الغزوات المتبادلة بين القبائل خلال عام 1930، ففي شهر كانون الثاني من هذا العام، شنت قوة كبيرة يقدر عدد أفرادها 1000 رجل من قبائل نجد يقودها إبراهيم النشمي غارة على قسم من قبيلة الحويطات بالقرب من بئر مليّح الذي يقع بعد 130 كلم إلى الشمال الشرقي من تيماء، واستولت القوة المهاجمة على 500 رأس من الأغنام وحوالي 200 من الإبل. وفي الشهر نفسه قامت قوة أخرى من عرب الحجاز يقودها كل من: سلطان الفقير، وصيّاح المرتعد، وإبراهيم النشمي بمهاجمة عشائر النواصرة، الدراوشة، السميحيين من قبيلة الحويطات بالقرب من الحفرة في منطقة الطبيق، وقتلوا خمسة أشخاص وســــلبوا حوالي 5 الآف رأس من الأغنام و3 الآف من الإبـــل (PRO, 1930, PP. 142-143, 214).

شنّت قبيلة الحويطات بين شهري آب وتشرين الأول عام 1930 عدة غارات على القبائل النجدية، في محاولة منها لتعويض الخسائر الناجمة عن غارات تلك القبائل. فقد قامت القبيلة بمهاجمة عرب الشيخ نواف العواجي العنزي، بالقرب من الجوف واستولت على 300 جمل. وتابعت الهجوم على قسم من قبيلة الشرارات في منطقة ميقوع الجوف، واستولت على 200 جمل. وفي شهر تشرين الأول قام 10 أشخاص من عرب التوايهة/ الجفر بمهاجمة قسم من عرب شرارات نجد، واستولوا على 40 جمل. وفي الشهر نفسه قامت قبيلة الحويطات بغارتين: الأولى ضد الشيخ سويّد بن تيمان بالقرب من منطقة ميقوع واستولت على 60 جمل. والثانية ضد عرب الشيخ مسعد الفقير العنزي بالقرب من الجوف، واستولت على 120 جمل (PRO, 1930, P. 34, 50-101)

يلاحظ من خلال قراءة للغزوات المتبادلة بين قبائل شرقيّ الأردن – خاصةً قبيلة الحويطات – والقبائل النجدية، التي حدثت خلال الفترة ما بين 1928–1930، أن اغلب هذه الغزوات وقعت خلال أشهر الشتاء والربيع، وهي الفترة التي كانت فيها قبائل شرقيّ الأردن تتجه نحو مناطق البادية

الشرقية الدافئة في فصل الشتاء، التي تشهد نمو مبكر للأعشاب والشجيرات، وتتوفر فيها مصادر المياه، وهذا أدى إلى تزاحم القبائل على هذه المراعي، ومن ثم الاصطدام فيما بينها.

كما يلاحظ أن القبائل البدوية لم تعترف ببنود اتفاقية حدة، حيث عدتها تقييداً لحرية الحركة والتنقل بين منطقة المرتفعات الغربية، وسهول البادية الشرقية والتي اعتادت على ممارستها عبر سنين طويلة. وإن الحدود التي رسمتها الاتفاقية هي حدود سياسية لا تراعي حاجة قبائل شرقيّ الأردن إلى مناطق الرعي الحيوية التي لا يمكنها الاستغناء عنها.

يمكن الاستنتاج أيضا أن هذه الغزوات، حدثت في فترة تأسيس الكيان السياسي للبلدين، خاصةً إمارة نجد التي سعى منها خلالها ابن سعود إلى توحيد البلاد، ومن ثم الإعلان عن قيام المملكة العربية السعودية عام 1932م. كما يمكن وصف هذه الفترة بأنها فترة شهدت تنافس البلدين على توسيع حدود كل منها، ويمكن ملاحظة أن بعض هذه الغزوات لا تخلو من الطابع السياسي، حيث قامت جماعة الإخوان التي اعتمد عليها ابن سعود في توسيع مملكته بعدة هجمات ضد قبائل شرقيّ الأردن.

كان لغياب الأمن الأثر الكبير في حدوث هذه الغزوات، ولهذا نرى أنه مع بداية تشكيل قوات البادية الأردنية، وإنشاء المخافر الحدودية عام 1930م. ثم بدأت الغزوات تقل تدريجياً وصولاً إلى عام 1933م، وهو العام الذي شهد توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين إمارة شرقيّ الأردن والمملكة العربية السعودية.

الإجراءات التي اتبعتها حكومة الإمارة لضبط حركة القبائل:

أصدرت الحكومة عدة قوانين وتعليمات إدارية منذ عام 1926م، بهدف السيطرة على قبائل شرقيّ الأردن، ومنع الغزوات المتبادلة، سواء أكانت بين قبائل شرقيّ الأردن نفسها، أم تلك الغزوات العابرة للحدود. منها توقيع وثيقة صلح بين قبيلتي الحويطات وبني صخر عام 1926، على أساس (الحفار والدفان)، أي إنهاء كل القضايا السابقة بين القبيلتين، ومن شيوخ الحويطات الذين وقعوا على هذه الوثيقة: حمد بن جازي، ونهار بن عوده العودات، ومحمد بن عوده أبو تايه، وضيف الله أبو الصقور، ومتعب الجازي، وفرحان راعي الجذوة، وعوده بن زعل أبو تايه، وصبّاح أبو نويّر، وبخيت بن درويش وعبد الله الصويوين. كما صدر في العام 1926م، قانون استرداد المنهوبات من قبيلتي الحويطات والصخور، ويرجع السبب في إقرار هذا القانون، إلى امتناع بعض أفراد القبيلتين

عن رد المنهوبات، التي أقرتها وثيقة الصلح، حيث أعطى القانون الجديد للحكام الإداريين صلاحية توقيف كل ممتنع عن رد المنهوبات (Jordan Official-Gazette, 1926).

ثم صدر عام 1927، ذيل لقانون محاكم العشائر، تنص إحدى مواده على أنه إذا حصل اعتداء بين القبائل أو أحد أفرادها؛ فيجوز لأمير البلاد في حالة عدم القبض على الجاني، أن يأمر بتوقيف أي من أقربائه وصولاً للدرجة الخامسة، ريثما يتم القبض على الجاني. وفي عام 1928، جرى لأول مرة تقسيم بادية معان إلى تشكيلات إدارية، بحيث تم تقسيم قبيلة الحويطات التي تسكن مرتفعات الشراه، إلى عشائر تتبع للواء معان، هي: الجازي، والتوايهة، والسليمانيين، والمراعية الجنوبية، والمراعية الشمالية، الدراوشة، والدمانية، والزوايدة والطقاطقة (Jordan Official-Gazette, 1927, 1928).

أما عام 1929 الذي شهد انتخابات المجلس التشريعي الأول، فقد شُكلت لجنة من شيوخ بدو الجنوب لاختيار عضو في المجلس، يكون اجتماعها في قصر الأمير في عمان، وتألفت تلك اللجنة من: حمد بن جازي، محمد بن عيسى العودات، رثعان الذيابات، صبّاح أبو نويّر، محمد بن دحيلان أبو تايه، فرحان الجذوان، دبور الرصاعي، جراد العاقر، حمد بن عباطه ومطلق السبوع. وقد زكّت اللجنة حمد بن جازي عضواً في المجلس (Jordan Official-Gazette, 1929).

كما شهد العام 1929، إصدار قانون الإشراف على البدو، الذي حدّد القبائل (البدوية) في شرقيّ الأردن، ومن ضمنها قبيلة الحويطات. وتنص المادة الثالثة من القانون على تأليف لجنة تتكون من: الأمير شاكر، وقائد الجيش العربي، وشخص ثالث يعينه سمو الأمير من شيوخ العشائر غير الرحل العارفين بعادات البدو الرحل منهم. تكون مهمتها الإشراف على البدو ومراقبة حركاتهم وتنقلاتهم، وتعيين الأماكن التي ينزلون بها. وقد حددت المادة الرابعة من القانون، الوظائف التي تقوم بها هذه اللجنة على النحو التالي:

- الإشراف على البدو ومراقبة تحركاتهم وتنقلاتهم.
- أن تعيّن عند اللزوم الأماكن التي ترى أن الضرورة تقتضي بنزولهم فيها وكل من يخالف قرار اللجنة في ذلك، يفرض عليه العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (هـ).

- أن تسمع الدعاوى الداخلة في صلاحية محاكم العشائر وفقاً لقانون محاكم العشائر، وتبت فيها بصورة قطعية.
- أن تسحب متى شاءت أية دعوى جار النظر فيها في محكمة عشائرية بصورة قطعية.
- أن تحقق في أي غزو أو إخلال بالأمن يكون للبدو علاقة به، سواء أحدث ذلك قبل تنفيذ هذا القانون أم بعده وأينما حدث، وتفرض العقوبة بالغرامة أو الحبس أو كلتا العقوبتين على الفاعلين، على ألا يتجاوز مقدار الغرامة التي تفرض على كل فرد منهم العشرين جنيهاً، وألا تتجاوز مدة الحبس السنة الواحدة.
- للجنة الصلاحية في حجز أموال البدو المنقولة وغير المنقولة الذين تعدهم مسؤولين، وبيعها لاستيفاء الحقوق الشخصية والغرامات التي تفرض عليهم، على ألا تباع الأموال غير المنقولة إلا وفاءً للحقوق الشخصية.

ثم صدر عام 1929م، قانون ضريبة المواشي، الذي تألفت بموجبه لجنة من المخاتير وهيئة الشيوخ في القرى أو من شيوخ العشائر للإشراف على جمع الضرائب (Jordan Official-Gazette, 1929).

جاءت نقطة التحول مع قدوم (كلوب) (Glubb) باشا إلى شرقيّ الأردن، الذي شرع خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1930، القيام بجولات في مضارب قبيلة الحويطات، في محاولة منه لإقناعهم بالتوقف عن الغزوات على الحدود، والمساهمة في تأسيس قوات البادية والانضمام إليها. إلا أن القبيلة في بداية الأمر، كما يذكر كلوب في كتابه، قد عارضت ذلك بشدة(. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحويطات كانوا يكرهون الإنجليز ويعتقدون أنهم حلفاء لابن سعود ضدهم. وأن هذه القوات المنوي تأسيسها لن تعمل على حمايتهم من الهجمات التي تقوم بها القبائل النجدية. إلا أن موقف القبيلة قد تغيّرت فيما بعد؛ اذ يظهر أن عدداً من أفراد القبيلة قد انضموا لهذه القوات، فبلغ عددهم 57 فرداً عام 1935 (Al- Sarairah, 2000, P. 72, 100).

لقد أدى تأسيس قوة البادية، إضافة لبناء مخافر عسكرية على الحدود الشرقية للإمارة، إلى التقليل من الغزوات الخارجية وانتهائها تدريجياً فيما بعد المختص (A.B, 1930, PP. 233-240)، حيث تم بناء مخفر في الجفر عام 1930 مكون من 3 ضباط صف، و10 جنود وذلك لوجود عدد

كبير من العشائر. ومخفر آخر في باير تم الشروع في بنائه منتصف عام 1932، وتزويده بجهاز لاسلكي (CO, 1929, 1930, PP. 143, 455).

طلب (كلوب) (Glubb) من حكومة الانتداب البريطاني، بالضغط على الحكومة السعودية لإعادة المنهوبات من الإبل التي أخذت من قبائل شرقيّ الأردن، وحثّ الحكومة على دفع مبلغ 6000 جنيه إسترليني كمساعدات وتعويضات لقبيلة الحويطات. كما يذكر كلوب أن قبيلة الحويطات يعتبرون أنفسهم يتعرضون لضغوطات ومضايقات من حكومة الإمارة وحكومة الانتداب من جهة، والحكومة السعودية من جهة أخرى.إلا أن (فردريك بيك) (Frederick Peake) قائد الجيش العربي، رأى أن صرف هذه الأموال لن يفيد في إيقاف الغارات؛ وسيتم بدلاً عن ذلك توزيع بعض الأموال الطارئة ريثما يتم إنهاء المفاوضات مع الحكومة السعودية، من أجل أن تتحمل القبائل الغازية مسؤولية الغارات التي تقوم بها (CO, 1929, 1930, PP. 335, 455) .

كما اقترحت حكومة الانتداب البريطاني، إنشاء منطقة عازلة على الحدود ومن ضمنها المنطقة الواقعة إلى الشرق من باير، بحيث يتم منع القبائل من دخولها أو الرعي فيها، وكذلك نشر قوات من الجيش العربي وضباط بريطانيين، وإنشـــــاء قواعد جوية في كل من باير، وبئر النعام، ومعان (A.B, 1930, P. 260, 265).

ثم في 27 تموز من عام 1933، وقّعت في مدينة القدس معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين إمارة شرقيّ الأردن والمملكة العربية السعودية، تضمنت التعاون بين الجانبين، ومنع الغزوات وغيرها من الأعمال غير القانونية، كما نظمت تحركات القبائل البدوية التي تعيش بمحاذاة الحدود بين البلدين. اتفق الطرفان فيما بعد على تسمية وتحديد القبائل التي تتبع لكل من البلدين، حيث كان هناك خلاف على جنســـية بعض القبائل إلا أن المفاوضات التي تبعت المعاهدة؛ أقرت على اعتبار عدد من القبائل ومن ضمنهـــا حويطات الشتمال، يتبعون لإمـــارة شـــرقيّ الأردن (Jordan Official-Gazette, 1937).

شهدت الأعوام التي تلت توقيع معاهدة الصداقة، تحسناً في العلاقات بين قبائل البلدين، ففي عام 1934، دعت الحكومة السعودية قبيلة الحويطات إلى دخول الحدود والإقامة الدائمتة في وادي السرحان. وفي بعض الأحيان قامت الحكومة السعودية بممارسة الضغوط على القبيلة، ومن ذلك قيام حاكم الجوف عام 1936 بإغلاق الحدود بين البلدين لمنع دخول قبيلة

الحويطات (Yoav2007, P. 143). كما أجرت الحكومة السعودية، مراسلات بين إمارة الجوف وبين عدد من شيوخ الحويطات، تدعوهم لزيارة الإمارة وتحثهم على التفكير بالإقامة الدائمة فيها، وقد جرت هذه المراسلات دون علم حكومة الإمارة؛ مما حدا بفردريك بيك قائد الجيش العربي آنذاك إلى اعتبار ذلك تدخلاً في شؤون إمارة شرقيّ الأردن (A. B, 1936, P. 306) .

مرحلة تغيّر النمط المعيشي 1933–1940

1– المياه والزراعة

شهد بداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي، تغيراً في النمط المعيشي للسكان، هذا التغيّر يمكن وصفه بأنه قد حدث تدريجياً، فظهر هذا التغيّر في مجال الاهتمام بالزراعة، ومحاولة الاستقرار المؤقت حول عيون المياه المنتشرة في مرتفعات الشراه.

فقد توقفت الغارات والغزوات بين القبائل عام 1933 بشكل تام، وأصبحت الظروف مواتية، للعمل على تشجيع القبائل على الاستقرار، ووضع خطط من اجل توزيع الأراضي واستصلاحها، وتشجيعها على الإقامة في مناطق محددة (Patai, 1959, P.193). ركّزت تلك الخطط على تطوير وصيانة موارد المياه في الأراضي التي تقيم فيها القبائل، ومحاولة استصلاح الأراضي القابلة للزراعية، وكذلك توفير خبراء يعملون على تقديم النصح والإرشاد لكيفية الزراعة وطرق الإنتاج، وتوفير بذار الحبوب مجاناً (Konikoff, 1946, p. 48). إضافة إلى العمل على توفير منازل ثابتة للقبائل، بالقرب من مصادر المياه لتشجيعهم على زراعة المحاصيل في المرتفعات الغربية، وتطوير المراعي الصيفية في هذه المناطق (Tell, 2013, P.88)، والاهتمام بإنشاء مدارس في أماكن تجمع القبائل البدوية، وتحسين الظروف الصحية، بحيث يتم تدريب فرد من كل قبيلة على الأمور الطبية (Bocco, 2006, p. 302)، إذ يذكر كلوب في تقرير له عام 1933 أنه يجري الإعداد والتحضير للبدء في استصلاح أراضي مرتفعات الشراه وزراعتها بالمحاصيل البعلية كالقمح والشعير(CO, 1933, p. 275).

كما قامت حكومة الانتداب البريطاني عام 1934، بتقديم مساعدات مالية للحويطات قدرها 1000جنيه إسترليني، للمساعدة بأعمال الزراعة التي تتضمن شراء البذار وحراثة الأراضي وتهيئتها للزراعة في مرتفعات الشرا (Bocco, 2000, pp. 197-217) . وأوصـــى (هنري كوكس) (Henry Cox)، المعتمد البريطاني في عمان عام 1934، بضرورة أن تقيم قبيلة الحويطات

بالقرب من مصادر المياه في مرتفعات الشراه، ومن الأماكن المقترحة، نقب عشتار في هضبة رأس النقب، وكذلك بالقرب من محطة سكة الحديد (عنيزة) لتوفر بركة كبيرة لتجميع مياه الأمطار (Amandouny, 1993, p. 117).

يشير تقرير أعده المفتش الإداري في لواء معان عام 1935، إلى حالة تغيّر النمط المعيشي للسكان وإقبالهم على الزراعة، حيث تفقد المفتش الإداري مناطق اللواء ومن ضمنها مرتفعات الشراه، ويذكر المفتش أن "عربان" الحويطات يقبلون على الزراعة، إذ قاموا بزراعة قسم كبير من أراضي الفجيج التي كانت متروكة لعدة أعوام على حد وصفه، وقد زُرع من هذه الأراضي ما يعادل 1000 دونم. ويعزو التقرير السبب في الإقبال على الزراعة إلى انتهاء الغزوات بين القبائل البدوية؛ مما دفع بها إلى الاتجاه إلى الزراعة وخاصة زراعة الحبوب مثل القمح والشعير. كما يذكر التقرير أنه جرى توزيع بعض الإعانات على سكان هذه المنطقة، إلا أنه حصل تلاعب أثناء توزيعها ولم يذكر التقرير نوعية وكمية هذه الإعانات، كما لم يذكر ماهية التلاعب الذي شاب عملية التوزيع، وكيف حصل ومن قام به؟. كما أجرى متصرف لواء معان عام 1935م، تفتيشاً آخر لتفقد أوضاع السكان في مرتفعات الشراه، والاطلاع على الحالة الزراعية للأراضي (Jordan National library, 1935).

ومن أجل تشجيع السكان على الاستقرار؛ أجرت الحكومة عام 1936م عملية إصلاح لعيون المياه في مرتفعات الشراه ، حيث تضمنت أعمال توسعه للعيون، بهدف زيادة كميات تدفق المياه، وتنظيف البرك القديمة مع وضع رصيف وتبليط قنوات المياه، إضافة لذلك تم مدّ قنوات جديدة لبعض العيون، ومن العيون التي جرى إصلاحها: عين أذرح، وعين الأشعري، وعين الطميعة، وعين الجرباء، وعين الصدقة، وعين ضور وعين طاسان (CO, 1936, p. 330).

ثم قام الخبير البريطاني (ايونيدس) (Ionides) في اعوام1937– 1939، بإجراء دراسة شاملة في أنحاء الأردن ومن ضمنها مرتفعات الشراه وعيونها، اختصت الدراسة بمصادر المياه، وأماكن وجود العيون، وكذلك قدرتها التصريفية، إضافة لدراسة التربة، ومدى مناسبتها للزراعة والمناطق التي تتوزع فيها(Ionides, 1939, p. 180) .

يبدو أن تغيّر النمط المعيشي الذي أملاه استتباب الأمن في البادية وانتهاء الغزوات، قد دفع ببعض أبناء القبائل البدوية للعمل في الأعمال الإنشائية الحكومية، والتي كانوا من قبل يعزفون عن

العمل بها. ومن هذه الأعمال شق وتعبيد الطرق التي كانت تجريها الحكومة في فصل الصيف. بينما كان البعض ينتقل للعمل في فلسطين في فصل الشتاء، وكذلك في خط البترول العراقي، وكان من أكثر أفراد القبائل الذين كانوا يعملون في هذا الخط من قبيلتي الحويطات والسرحان، خصوصاً في الفترة الأولى لعمل الخط التي تمتد من 1931–1934 (Tell, 2013, p. 87) .

2– القطاع التعليمي

أما في مجال التعليم أثناء مرحلة تغيّر النمط المعيـــشي، فقد أستعمـــلت مباني المخافر في كل من باير والجفر مقراً لتعلـــيم الجنود على القراءة والكتابة، وطريقة استخدام اللاسلكـــي (Abu-Rabiʿa, 2001, p. 141)، وتم عام 1934، افتتاح مدرسة بإشراف قوات البادية لتعليم الجنود وأبناء القبائل الذين كانوا ينزلون بالقرب من آبار باير(CO, 1934, p. 267). ونظراً لانتقال العشائر من منطقة لأخرى في البادية الشرقية، فقد ظهرت فكرة المدارس المتنقلة في العام 1934، خاصةً في المناطق التي توجد فيها قبيلة الحويطات، حيث كانت هذه المدارس تتبع موقعهم في حلهم وترحالهم؛ ففي فصل كانت تنصب الخيمة التي يتم التدريس فيها في الجفر، وفي فصل آخر تنتقل إلى منطقة المدورة، وخاصة في الشتاء حيث يوجد مستودع توضع فيه الخيمة، ويبدو أن هذه المدرسة لم تعمّر طويلاً. ثم جرى عام 1936، وضع تعليمات لإنشاء مدرسة ثابتة في الجفر، تم افتتاحها في السنة التالية (CO,1937, p. 367).

3– القطاع الصحي

أما في المجال الصحي، فقد افتقرت مناطق البادية بصورة عامة طوال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، إلى أي شكل من أشكال الرعاية الصحية، وذلك لأسباب عدة، منها: عدم وجود القبائل البدوية في أماكن محددة. إذ كانت تتنقل من مكان لأخر تبعاً لتوفر المراعي والمياه. إضافة إلى أن الحالة الاقتصادية المتواضعة التي رافقت نشأة الإمارة، لم تسمح بإقامة المستشفيات أو العيادات الصحية في المناطق النائية.

لكن مع بداية تأسيس المخافر الحدودية، ظهرت البوادر الأولى لتقديم نوع من الخدمات الصحية لسكان البادية، حيث قامت حكومة الإمارة بتزويد هذه المخافر بأدوات الإسعاف الأولية، كما قام طبيب الحكومة، ومأمور الصحة في المقاطعة التي يتبع لها المخفر، بتقديم الإسعافات وبعض الأدوية للجنود، ولمن وجد من أبناء البادية بالقرب من هذه المخافر، كما كان هذا الطبيب يقوم

بالتحري عن الأمراض السارية في المنطقة التي يزورها، ثم في عام 1934، قام الدكتور (ماكليلان) (Mc Lennan)، الاختصاصي البريطاني للأمراض الإقليمية في دائرة الصحة العامة في فلسطين، بجولة بين القبائل البدوية ، فحص خلالها نحواً من 1000 شخص، وأوصى بإنشاء وحدة طبية متنقلة، تتبع حركة القبائل (Bocco, 2006, 316). إلا أن هذا الاقتراح تأخر ثلاثة أعوام، إلى أن تم في أوائل عام 1937، تشكيل الوحدة الطبية المتنقلة، التي قسمت ميزانيتها مناصفة بين حكومة الإمارة وحكومة فلسطين. تألفت الوحدة من طبيب واحد يتنقل بين المناطق التي توجد فيها القبائل، وأربعة أشخاص من مأموري الصحة وسائق سيارة الإسعاف. فأنشأت في منطقة الدراسة محطات للوحدة الطبية، في مناطق الجفر، وأبو اللسن، ثم لاحقاً في منطقة عين الصدقة (Jordan Annual Report, 1937, p.39).

كانت معالجة المرضى تتم في خيمة كبيرة متنقلة في أماكن وجود القبائل البدوية حيث تنصب الخيمة، بجوار أكبر تجمع لبيوت الشعر، بينما ينصب بجانب هذه الخيمة بيت الشعر الخاص بإيواء المرضى المنتظرين للمعالجة. كما قسمت المناطق التي يزورها الطبيب حسب الأشهر، فمثلاً خصص شهر تموز لمعالجة المرضى في منطقة أبو اللسن، بينما كان الطبيب يقيم في الجفر خلال شهري آب وأيلول، وفي عام 1938، تم شراء مبنى في الجفر بمبلغ 30 جنيها فلسطينيا، لاستخدامه مركزاً دائماً للعيادة، بعد أن كانت تقدم خدماتها في خيمة متنقلة عرضة للظروف الجوية وتقلباتها في فصل الشتاء. وقد عالجت الوحدة الطبية في هذه السنة في الجفر نحو 1000 شخص من أصل 1760 راجعوا العيادة (Jordan Annual Report, 1937, p. 39).

امتدت خدمات العيادة في عام 1938، إلى عين الصدقة في مرتفعات الشراه، وفي هذا العام تم معالجة 970 شخصاً من أصل 2115 راجعوا العيادة (Jordan Annual Report, 1938, p.32). أما في عام 1939، فقد راجع الوحدة الطبية المتنقلة في الجفر 2088 شخصا، تم معالجة 1100 منهم. وفي عين الصدقة راجعها 1655شخصا، منهم 979 تم معالجتهم (Jordan Annual Report, 1939, p.27).

يلاحظ مما سبق؛ أن قبيلة الحويطات قد واجهت عدة مصاعب أثناء انتقالهم في فصل الشتاء إلى مناطق الرعي في البادية الشرقية. وكان أبرز هذه المصاعب الاصطدام مع القبائل النجدية، مما أدى إلى قيام غارات وغزوات متبادلة بين الطرفين عبر الحدود. ومنذ مطلع الثلاثينيات من

القرن الماضي تراجعت حدة هذه الغارات، نتيجة لإصدار مجموعة من القوانين التي نظمت العلاقات بين القبائل البدوية، بالإضافة لإنشاء قوات البادية وبناء المخافر الحدودية. إلى جانب ذلك قامت حكومة الإمارة، وحكومة الانتداب البريطاني، بمزيد من الإجراءات التي أدت إلى تشجيع قبيلة الحويطات، على الاتجاه نحو الاستقرار التدريجي حول عيون المياه والأراضي الزراعية، ومن خلال إصلاح عيون المياه في مرتفعات الشراه، واستصلاح الأراضي الزراعية، وتوزيع البذور مثل القمح والشعير، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات المالية والتشغيل في الأعمال الحكومية. فترة الثلاثينيات، بداية الاهتمام بالمجالين التعليمي والصحي؛ ففي مجال التعليم تم إنشاء المدارس المتنقلة التي تنتقل من مكان لأخر تبعاً لتنقل أبناء البادية. وكذلك الحال في المجال الصحي حيث كانت العيادة الصحية تنتقل من مكان لآخر، وهذه العيادة عبارة عن خيمة كان الطبيب يعالج المرضى بداخلها.

لقد تميّزت هذه الفترة، بأنها كانت فترة "انتقالية" مابين حياة الترحال والتنقل، وما بين حياة الاستقرار في منازل ثابتة، وصولاً إلى إنشاء مشاريع الإسكان وبناء القرى.

المشاريع الزراعية والإسكان

1– مرحلة ما قبل الاستقرار والإسكان 1940–1960

أ – حالة الزراعة والمياه

يلاحظ التغيّر الذي طرأ على الحالة الزراعية في المنطقة في منتصف القرن الماضي؛ فقد كتب علي نصوح الطاهر وكيل وزارة الزراعة عام 1947، تقريراً عن الحالة الزراعية للمناطق الجنوبية، وبالأخص منطقة مرتفعات الشراه، ويذكر التقرير أن هذه المنطقة قد تأثرت كثيراً بحالات الجدب والقحط التي مرت بالبلاد مؤخراً، مما انعكس سلباً على الأوضاع المعيشية لسكان تلك المنطقة. ويشير إلى أن الوضع المعيشي الصعب لن يتحسن إلا بوضع سياسة خاصة، تساعد الناس على الاستقرار والعيش داخل بيوت ثابتة في قرى وتجمعات محددة. تقدم الوثيقة مقترحاً من أجل تشجيع البدو على الاستقرار في أماكن محددة ويتمثل هذا المقترح بضرورة تشجيعهم على الزراعة، والاهتمام بالأرض، حيث أن العمل في الزراعة يتطلب البقاء وقتاً أطول بالقرب من المحاصيل، والأشجار

المثمرة للاعتناء بها، ومراقبتها، وجني محصولها، بحيث يؤدي العمل في الزراعة إلى الاستقرار في نهاية المطاف (Jordan National library, 1947).

لتطبيق هذا المقترح، يذكر وكيل وزارة الزراعة منطقة أراضي الجرباء في مرتفعات الشراه التي يصفها بوفرة مياهها، واحتوائها على التربة الخصبة والغنية، حيث تصلح هذه المنطقة لإقامة مستنبت زراعي لا تقل مساحته عن 1000 دونم، على أن يترك هذا المستنبت لسكان المنطقة بعد سبعة أعوام، شريطة أن يدفعوا نفقات إنشائه بالتقسيط. وقد تساعد إقامة هذا المستنبت على إقامة قرية جديدة، حيث سيشجع بناء مرافق المستنبت من مكاتب ومستودعات وغيرها من البنايات؛ السكان على بناء المنازل الخاصة بهم. يمكن اعتبار المقترح الذي قدمه وكيل وزارة الزراعة، والمتمثل بإنشاء مستنبت زراعي في قرية الجرباء، أول محاولة من نوعها للقيام بمشاريع زراعية تهدف إلى تشجيع قبيلة الحويطات، على الاهتمام بالزراعة، ومن ثم الاستقرار الدائم في قرى وبلدات (Jordan National library, 1947).

كما تضمنت وثيقة أخرى صدرت عام 1950، تقريراً أعده مأمور زراعة معان، يصف فيه الحالة الزراعية في أراضي الشراه. حيث يذكر أن هذه الأراضي الخصبة، لا يمكن أن تعمّر أو تستصلح إلا إذا استقر السكان في قرى ثابتة. ويقدم التقرير اقتراحاً يتمثل في عمل مشروع إسكان للأهالي ضمن قرى نموذجية، تقام على أنقاض القرى والخرائب القديمة، وذلك ضمن الأراضي التي يملكها هؤلاء السكان، حيث إن هذه الخرائب تتوفر فيها المياه الغزيرة، والحجارة الضرورية لعملية البناء. تضمنت الوثيقة فكرة إنشاء مزرعة واسعة أو محطة زراعية لا تقل مساحتها عن ثلاثة آلاف دونم؛ تعمل على إنتاج البذور والحبوب المحسنة، لتوزيعها على السكان من أجل فلاحة أراضيهم، بالإضافة إلى المساهمة في استصلاح الأراضي، وحراثتها، وإجراء التجارب الزراعية عليها. كما يمكن أن تعمل هذه المحطة على تحسين المواشي وتربية أنواع معينة من الأغنام (Jordan National library, 1950).

أما مشروعات الإسكان التي اقترحتها الوثيقة السابقة، فقد تأخر تنفيذها حتى العام 1964 (كما ستتناوله الدراسة لاحقاً). وأما المزرعة أو المحطة الزراعية التي اقترحتها تلك الوثيقة، فقد قامت وزارة الزراعة بإنشائها في منطقة سهل الفجيج عام 1958؛ بهدف تطوير المراعي، ودعم المزارعين، وتشجيعهم على الزراعة وخاصةً الحبوب، مستفيدين من قرب سهل الفجيج المناسب

للزراعة، حيث تبلغ مساحته نحو 21 ألف دونم من الأراضـــي الصالحة للزراعة البعلية (Willimatt, 1963, p. 88).

ومن الأسباب التي أدت إلى اختيار سهل الفجيج لإقامة المحطة الزراعية، أن أرض هذا السهل تحتوي على هضاب قليلة الارتفاع، كما تخلو من الأودية العميقة والمنحدرات، التي يمكن أن تعيق عملية حراثة الأرض وزراعتها، بالإضافة إلى خصوبة التربة، ونسبة الأمطار الجيدة التي يمكن من خلالها القيام بالزراعات البعلية. كما أن طرق المواصلات قريبة من هذا السهل، حيث إن طريق الطفيلة–الشوبك يمر في جهته الغربية، وطريق عنيزة– الشوبك يمر في الجهة الجنوبية (Shamoot, 1969, pp, 48-50).

أما قطاع المياه، فيلاحظ أن تغيراً وتحسناً قد جرى على هذا القطاع، حيث قامت الحكومة في عام 1953، بعمل صيانة، وتوسعة، وإصلاح عيون المياه في مرتفعات الشراه وهي: عين أذرح، وعين الجرباء، وعين الصدقة، وعين ملغان، وعين المناصب، وعين الأشعري وعين الطميعة، وقد تمت هذه الصيانة بناءً على طلب من شيوخ عشيرة المطالقة الحويطات الذين استقروا حول هذه العيون (Jordan National library, 1953). كما قامت الحكومة بإعفاء الأهالي الذين يقيمون قرب سكة الحديد الحجازية، من أثمان المياه التي كانت توزعها مؤسسة السكة، في المحطات التابعة لها. فضلاً عن قيام الحكومة بإصلاح بعض البرك القديمة القريبة من محطات سكة الحديد، مثل بركة عنيزة، وبركة الدعجانية. ولمواجهة الصعوبات التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية مثل قلة المراعي الطبيعية، وتأثرها بسنوات الجفاف المتتابعة التي تشهدها مناطق الجنوب؛ فقد سمحت الحكومة باستيراد المواد العلفية، مثل البرسيم، والأعشاب المجففة، وبيعها لأهالي بأسعار الكلفة (Jordan National library, 1958).

ب – مجال التعليم

أما في مجال التعليم في بادية معان خلال المرحلة التي سبقت مشاريع الإسكان، فقد تم اختيار تجمّعين للسكان؛ حيث بنيت مدرستان ابتدائيتان تتبعان لقسم الثقافة في وزارة الدفاع، في كل من أذرح عام 1949، والتي كانت خلال الفترة الأولى من تأسيسها مدرسة داخلية تضم 50 طالباً. والمدرسة الأخرى في الجفر وقد أسست عام 1950، وكانت هذه المدارس تخضع للأنظمة

والتعليمات المتبعة في وزارة التربية والتعليم، باستثناء السن القانونية لدخول الطالب للمدرسة، وربما يعود السبب في استثناء مدارس البادية، من السن القانونية في بداية استقرار القبائل؛ إلى إتاحة الفرصة لتعليم أبناء البادية الذين تجاوزت أعمارهم هذه السن القانونية، حيث أنهم كانـــوا ينتقلون من منطقة لأخرى، وإلى أن استقرارهم في القرى والبلدات مـــازال يجري بصـــورة تدريجية وبطيئة (Jordan Annual Report, 1956-1957).

ج- التقسيمات الإدارية

نتيجة التطور الذي أحرز، ظهر في منتصف العقد الخامس من القرن العشرين، ما يبدو أنه نوع من الاتجاه نحو التنظيم الإداري للقرى التي استقر بها السكان، استقراراً مؤقتاً وخاصة في الشتاء. ففي عام 1956، تظهر وثيقة قدمها قائد منطقة معان إلى متصرف اللواء، يذكر فيها الأماكن التي تقطنها العشائر في اللواء، والعدد التقريبي لأفراد هذه العشائر. من هذه العشائر التي تذكرها الوثيقة: عشيرة المطالقة وعددهم التقريبي 1500 نسمة ويسكنون أذرح، والجرباء، والصدقة، وعين ملغان والفجيج. وعشيرة التوايهة وعددهم قرابة 1500 نسمة، ويسكن قسم منهم في أراضي الشراه الجنوبية، والقسم الآخر ضمن منطقة البادية (الجفر). وعشيرة السليمانيين وعددهم 1000نسمة ويسكنون الشراه الجنوبية. وعشيرة المراعية وعددهم التقريبي 1400 نسمة ويسكنون الشراه الجنوبية. كما تصف الوثيقة هذه العشائر بأنها تميل إلى حياة الترحال خاصة في فصل الصيف. وأنهم يملكـــون أراضي واسعة، لا يُزرع منها إلا القليل. كما تتوفر في مناطقهم مدرسـتان في الجفر وأذرح، ويبدو أن هاتين المدرستين بدأتـــا في التأثير في العشائر حيث أصبح البعض يميلون للاستقرار، من أجل البقاء بالقرب من هاتين المدرستين، بهدف تعليم أبنائهم (Jordan National library, 1956) .

يظهر من خلال ما تم عرضه في تقرير قائد منطقة معان، من إحصاء لأعداد سكان منطقة الدراسة وأماكن توزعهم، أن هذا التقرير يمكن وصفه بأنه كان مقدمة للتحضير لعملية تنظيم المناطق التي تسكنها العشائر، التي أوردها التقرير ضمن تشكيلات إدارية رسمية ومحددة، وهذا ما تم في العام الذي تلا إصدار التقرير. فقد ظهرت للمرة الأولى، أسماء القرى والمناطق التي تقطنها قبيلة الحويطات في التشكيلات الإدارية التي صدرت عام 1957، حيث قُسمت أراضي الشراه ضمن هذه التقسيمات، وكانت على النحو التالي: أذرح، والجفر، والجرباء، وباير، والنقب، ووهيّدة والشراه

الجنوبية، وهذه المناطق تتبع للواء معان، فيما أتبع سهل الفجيج وقرية حديرا إلى ناحية الشوبك (Jordan Official-Gazette, 1957). وبقيت هذه التقسيمات على حالها دون تغيير في التقسيمات الإدارية التي صدرت عام 1965، حيث تم تحويل معان إلى محافظة في ذلك العام (Jordan Official-Gazette, 1965).

يمكن مقارنة التشكيلات الإدارية لمنطقة الدراسة التي صدرت في عام 1957، بأول تقسيم إداري للمنطقة والذي يعود لعام 1928، من خلال هذه المقارنة يلاحظ أنه استعيض عن تسمية المناطق بأسماء العشائر في تشكيلات عام 1928، بأسماء قرى وبلدات تسكنها هذه العشائر في تشكيلات عام 1957.

2- إنشاء المشاريع الزراعية والإسكان

أدت جملة من الأسباب إلى إنشاء مشاريع زراعية وإسكانية، للتغلب على الظروف الصعبة التي كان يمر بها الأهالي. حيث تدل الوثائق الحكومية التي صدرت في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، على استمرار الأحوال المعيشية الصعبة لسكان منطقة الدراسة. ومن هذه الوثائق تقرير وضعه متصرف لواء معان في نهاية عام 1959، الذي قام بجولة في مناطق اللواء ومقاطعاته، ومنها الجفر وباير. فقد ذكر التقرير أن سكان هاتين المنطقتين، يعيشون ظروفاً صعبة للغاية في ظل الأحوال الجوية والجفاف الذي قضى على الإبل والمواشي التي يملكها الأهالي. ويقترح التقرير بأن يتم التعجيل بتطبيق برنامج إسكان البدو، وأن يوضع على شكل مشروع، ويصدر له تشريع خاص لإنقاذ البقية الباقية من السكان – كما يصف التقرير–، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المشروع، يجب أن يتم إنشاؤه في أراضٍ زراعية وافرة المياه، بحيث تُبنى للسكان منازل. والهدف من المشروع: أن يعتمد السكان على أنفسهم في إيجاد مصادر للرزق ثابتة ودائمة لهم، كما يؤمّل أن تؤدي إلى التخفيف من الأعباء المالية على خزينة الدولة. وقد عدّ متصرف لواء معان هذا العمل واجباً مقدساً (Jordan National library, 1960).

مع مطلع عام 1961، زار وفد من مجلس النواب الأردني مناطق بدو الجنوب، واطلع على أحوال السكان في تلك المناطق. وطالب الحكومة بضرورة حفر آبار ارتوازية في المناطق التي يحتمل أن تتوفر فيها المياه الجوفية؛ بحيث يمكن أن تصبح نقاط تجمع للسكان فيما بعد، ويشجعهم على الاستقرار حول هذه الآبار. وكذلك العمل على مضاعفة كميات البذار المقدمة لهم، حتى

يتمكنون من زراعة مساحات إضافية من الأراضي. وإفساح المجال لأبنائهم للعمل في مؤسسات الدولة ،مثل: الأشغال العامة وسكة الحديد، وسلطة ميناء العقبة، وشـــركة فوسفات الحســـا (Jordan National library, 1961).

وخلال الشهر الأول من عام 1961، زارت الوحدة الصحية في لواء معان مناطق الجفر، و أذرح، ورأس النقب، وعالجت الأهالي في هذه المناطق، كما كُلف قسم صحة البيئة في اللواء بإصلاح آبار الجفر القديمة، واستخراج المياه منها بعد أن بدأت كميات المياه تتناقص تدريجياً، بحيث أصبحت لا تكفي لسد حاجة السكان المتزايدة للمياه، خصوصاً مع ازدياد أعداد الذين يرغبون في الاستقرار الدائم في البلدة (Jordan National library,1961).

وبتاريخ 1961/2/5، تم تأسيس هيئة خاصة للتنمية في المنطقة الجنوبية، وذلك على إثر تقديم وزير الزراعة آنذاك، عدة مقترحات تتضمن إقامة مشاريع زراعية تنموية في تلك المنطقة، في محاولة للتغلب على الصعوبات الجمّة التي يواجهها الأهالي، على أن تكلف هذه الهيئة باختيار منطقة معينة في الجنوب. ويقترح الوزير أن تكون البداية في منطقة الجفر نظراً لأنها من أكثر المناطق تأثراً بالظروف الصعبة والعوامل الطبيعية، مثل الجفاف وقلة الأمطار، على أن يتم وضع خطة كاملة لاستغلال هذه المنطقة الشاسعة، من حيث البحث، والتحري عن وجود المياه الجوفية، ودراسة مدى ملائمة المنطقة للزراعة (Jordan National library, 1961).

وضعت جملة من الأهداف التي ينبغي أن تحققها هذه المشاريع، منها: العمل على توفير أماكن محددة تتوفر فيها سبل الحياة من سكن وخدمات أساسية، بدلاً من حياة الترحال الصعبة والشاقة (Aresvik, 1976, p. 332). تعمير الأراضـــي الصحراوية وزراعتها وجعلهـــا أراضٍ منتجة (Abu Jaber, 1987, p. 111). محاولة نشر ثقافة العمل بالزراعة لدى السكان لما لهذا القطاع من دور حيوي يمس شريحة واسعة من الناس، كما أنه يوفر فرص عمل تؤمن دخلا ثابتا يؤدي إلى العيش الكريم (Nyrop, 1974, p. 211) .

شرعت الوزارات والدوائر المعنية في تنفيذ هذه الخطة على أرض الواقع. حيث قامت بدراسة عدد من المواقع في المنطقة الجنوبية، بحيث يتم اختيار أكثر المواقع التي يحتاج فيها السكان مثل هذه المشاريع، مع الأخذ بعين الاعتبار توفر المياه الجوفية الكافية لإدامة المشروع.

لذلك أقامت الحكومة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي عدة مشاريع زراعية وإسكانية في بادية معان، ومن هذه المشاريع:

أ- مشروع الجفر الزراعي

يعتبر مشروع الجفر الزراعي الأول من نوعه في الأردن، من حيث الفكرة والحجم. فقد كان المشروع في البداية مشروعاً تجريبياً يهدف للتأكد من إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشـــاريع، بحيث يمكن تطبيق هذه المشـــاريع في حالـــة نجاحها في أماكـــن أخرى (Sandford, 1981, pp. 270-317)، ترجع بدايات المشروع إلى عام 1962، عندما قامت سلطة المياه بحفر أول بئر ارتوازية، من أجل تأمين أهالي البلدة بمياه الشرب كمرحلة أولى، فتدفقت المياه الغزيرة على عمق 15 م فقط، مما شجع السلطة على القيام بإجراء تجارب على أعماق أكثر، فقامت بحفر ست عشرة بئراً أخرى. شجّع توفر المياه بكميات كبيرة، وزارة الزراعة عام 1963، على إقامة حقل زراعي تجريبـــي مساحته 40 دونماً، للتأكد من مدى ملاءمة التربة للزراعـــة، فدلت التجارب أنـــه على الرغم من نســـبة الملوحـــة المرتفعة في التربة؛ إلا أنه يمكن التغلـــب عليهـــا، وذلك بغســـل التربة بكميات معينة من المياه، لتصبـــح جاهـــزة للزراعـــة بعد ذلك (Jordan Annual Report, 1964-1965) .

كما وقعت الحكومة الأردنية عام 1964، اتفاقية مع برنامج الغذاء العالمي، من أجل المساعدة والتعاون في إنشاء المشروع (Kasasbah, 1988, p. 177)، وتهدف بنود الاتفاقية في مجملها إلى تقديم مساعدات مالية، وتأمين احتياطي من الأعلاف يكفي لتغذية المواشي في المنطقة الجنوبية، وكذلك تقديم الدعم الفني والآلات التي تســـاعد في توســـيع مشـــروع الجفر التجريبي (Abu Jaber, 1975, p. 1332).

وفي عام 1966، قام الملك الحسين بن طلال، بزيارة بلدة الجفر وتفقد المشروع الزراعي، وأبدى اهتمامه به، و وجه بضرورة الإسراع في إكمال خطط التوطين من بناء مساكن للأهالي، ومراكز تدريب على أعمال الزراع (Palestine, 1966) ؛ فتم توسيع رقعة الأرض الزراعية حتى وصلت عام 1968 إلى 1100 دونم (Mudallal, 1969, p. 16) . حيث قسمت هذه المساحة إلى اثنتين وعشرين وحدة زراعية، تبلغ مساحة كل منها 50 دونماً. وتم ربط هذه الوحدات بواسطة قنوات ري اسمنتية منظمة، تعمل على نقل المياه من الآبار وتوزّعها على الوحدات الزراعية. إضافة لبناء

مساكن بلغ عددها في المرحلة الأولى عشرة مساكن، تتكون من غرفتين وتوابعهما بالإضافة لسور خارجي، وتبلغ مساحة المسكن 60 م^2. وقد زودت هذه المساكن بعيادة صحية، ومكتب بريد، كما زودت بالمياه الصالحة للشرب من الآبار الارتوازية التي تم حفرهـــا. كما يحتوي المشروع على مرافق أخرى، مثل: مكاتب للموظفين، ومراقب المشـــروع، ومســتودعات، ومشــغل للآليات الزراعية، وغرف للماتـــورات التي تعمـــل على ســحب المـــاء وغيرهـــا من الخدمــــات المتكاملـــة (Sandford1981, p. 298) .

بعد اكتمال المشروع صدر نظام خاص بالطريقة والكيفية التي توزّع بها الوحدات الزراعية على المنتفعين. فشُكّلت لجنة لهذه الغاية، حيث قُسّمت آليـــة التوزيع على مرحلتين، الأولى: يخضع من يرغب في الحصول على وحدة زراعية للتدريب مدة عامين وبأجر يومي. وبعد انتهــــاء العامين تدخل المرحلة الثانية التي تمتد إلى ثلاثـــــة أعوام أخرى، تؤجر فيها الوحدة الزراعية ببدل إيجــــار ســـنوي، وبعد ذلك يتم تخصيص وحدة زراعية لكل من أكمــــل المرحلتين بنجاح (Jordan Official-Gazette, 1970).

يبدو أن هذا المشروع بدأ يلقى قبولاً لدى السكان، بالرغم من الصعوبات التي واجهها في البداية، ففي شهر تموز من عام 1964، لم يزد عدد الأشخاص الذين يعملون في المشروع على 21 شخصاً، ثم ارتفع العدد إلى 32 شخصاً في شهر آب وفي شهر أيلول من العام نفسه وصل العدد إلى 53 شخصاً. ثم قام عدد كبير من أهالي الجفر ببناء منازل على نفقتهم الخاصة. فيما قدم المشروع مساعدات رمزية لخمسين شخصاً لبناء منازل لهم (Addustour, 1969) . وفي عام 1968 بدأت المطالبات بتعبيد الطريق الذي يربط الجفر مع معان، نظراً لأن هذا المشروع آخذ بالنمو والازدهار، بالإضافة إلى أن بلدة الجفر بدأت تشهد زيادة في عدد السكان، فمن الضروري ربطها مع مركز المحافظة (Jordan National library, 1968)، وفي عام 1973، شكّل أهالي بلدة الجفر جمعية تعاونية، يتكون أعضاؤها من أصحاب الوحدات الزراعية، وتهدف لتنظيم العمل الزراعي في المشروع، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للبحث في سبل تطويره، والحصول على الدعم في سبيل هذه الغاية (Jordan National library, 1973).

– مدرسة الجفر

مرت العملية التعليمية في الجفر بعدة مراحل كما رأينا سابقاً، فمن مرحلة التعليم في المخفر إلى المدارس المتنقلة عام 1934، إلى بناء المدرسة الثابتة عام 1936التي بنيت بجانب المخفر، وصولاً إلى عام 1950 والذي التحقت فيه المدرسة لقسم الثقافة. وفي عام 1964، تم بناء مدرسة جديدة بالقرب من المشروع الزراعي تتألف من 4 غرف صفية، إلا أن هذا المبنى لم يستخدم كمدرسة إلا عام 1967، ويتميّز هذا المبنى بتصميم جديد حيث وضعت عدة قباب إسمنتية تظهر من مسافة بعيدة. ونظراً لازدياد أعداد الطلاب الذين يلتحقون بالدراسة، ولبعد مبنى المدرسة القديمة، بالإضافة إلى أن السكان أخذوا يشّيدون منازلهم بالقرب من المشروع الزراعي، الذي يبعد نحو 3 كلم عن البلدة القديمة؛ طالب أهالي الجفر عام 1967 بأن تنقل المدرسة إلى المبنى الجديد، وقد وافق قسم الثقافة على طلب الأهالي (Jordan National library, 1967) .

ب– مشروع إسكان أذرح

طالب شيوخ ووجهاء قرية أذرح في عام 1961، الحكومة بضرورة إقامة مشروع إسكان يخدم أبناء القرية، حيث إن عددهم آخذ بالازدياد نتيجة الاستقرار في القرية. وعلى إثر موافقة رئيس الوزراء بهجت التلهوني(Jordan National library, 1961)، قامت مديرية المصانع والأبنية والأشغال التابعة للقوات المسلحة، بوضع المخططات اللازمة لإقامة مشروع الإسكان، وبعد ذلك شرعت في إقامة المشروع الذي يتكون من 30 وحدة سكنية، أقيمت ضمن قرية نموذجية متكاملة، تحتوي على الخدمات والمرافق الضرورية كافة ، حيث زودت بمبانٍ خدمية مثل:عيادة صحية واجتماعية، ومكتب بريد، وسوق تجاري، وتنظيم شوارع بين المنازل، وقدّرت تكلفة المسكن الواحد آنذاك نحو 300 دينار، ويتألف هذا المسكن من غرفة واسعة بالإضافة للمرافق الأخرى، كما زود بأنابيب لتوصيل المياه إلى داخل المسكن، بالإضافة لذلك يحيط به سور واسع من الجهات الأربع .(Jordan National library, 1962)

كما باشرت وزارة الزراعة وبمساعدة من الحكومة البريطانية عام1970، بتشجيع السكان على العمل الزراعي والاهتمام بالأرض؛ باستصلاح 300 دونم من الأراضي في قرية أذرح، حيث تم حفر بئر ارتوازية، ومُدت أنابيب معدنية لتوصيل المياه إلى المشروع الزراعي الذي كان يضم على ما

يقارب من 3000 آلاف شجرة حرجية، و 300 شجرة تين وعنب، و50 شجرة فستق حلبي (Kasasbah, 1988, p. 179) .

ج – مشروع تل بُرمه الزراعي.

يقع هذا المشروع على بعد 3 كلم إلى الشرق من بلدة الحسينية، وينقسم إلى قسمين شمالي وجنوبي، يفصل بينهما نصف كلم. بوشر العمل بإقامته عام 1970 لخدمة أهالي الحسينية، والمساهمة في رفع مستوى الحياة المعيشية للسكان وكذلك تنمية المنطقة. تم اختيار موقع المشروع بالقرب من حرة بُرمه في الجهتين الغربية والجنوبية منها، حيث تتميز الأرض بانبساطها، تشبه أرض القاع، إذ كانت تتجمع فيها مياه الأمطار من التلال المحيطة بها، مما يساعد على غسل التربة من الأملاح وجعلها مناسبة للزراعة (Jordan Natural Resources Authority, 1974, p. 44). قامت وزارة الزراعة في بداية تأسيس المشروع، وبدعم من الحكومة البريطانية بحفر بئرين ارتوازيين، بهدف ري الوحدات الزراعية المنوي إنشاؤها، بطاقة إنتاجية تبلغ 175 م^3 في الساعة. كم قامت الجهات المختصة، بتهيئة أرض المشروع الذي تبلغ مساحته 1000 دونم وتقسيمها إلى وحدات زراعية عددها 40 وحدة زراعية، وبمساحة 25 دونم لكل واحدة منها. فيما قُسمت الوحدة نفسها إلى مجموعة من الأحواض المستطيلة، والتي يبلغ طول بعضها نحو 100م ، وبعرض يتراوح ما بين 10 إلى 15م ، وقد تم مد قنوات إسمنتية من آبار المياه إلى هذه الوحدات، فيما شُقت طرق ترابية بينها، وأقيم ساتر ترابي مرتفع يحيط بالمشروع من الخارج، لحمايته من السيول وانجراف التربة (Jordan Natural Resources Authority, 1970, p. 7).

و– مشروع وادي العرجا

يقع مشروع العرجا على بعد 17 كلم إلى الجنوب من الحسينية، والى الغرب من الطريق الدولي بمسافة 2كلم. في عام 1969، قرر مجلس الإعمار الأردني، تخصيص مبلغ 20 ألف دينار لإقامة المشروع الزراعي في وادي العرجا (Jordan National library, 1969) . كما وقعت الحكومة الأردنية اتفاقية تعاون مع حكومة ألمانيا الغربية، للمساهمة في إنجاز هذا المشروع الذي تبلغ مساحته الإجمالية نحو 1200دونم. حفرت في بداية إنشاء المشروع، 3 آبار ارتوازية تبلغ طاقتها الإنتاجية من المياه قرابة 3 ملايين م^3 سنوياً (Jordan Natural Resources Authority, 1970, p. 7)، تقع الآبار إلى الغرب

من المشروع على بعد 6 كلم في طرف وادي العرجا، وذلك لتوفر حوض مائي جوفي كبير في هذا الوادي، بحيث يتم نقل المياه عبر أنابيب معدنية يبلغ قطرها 16 أنش، ومن ثم تُفرغ المياه في قناة أسمنتية رئيسة، التي بدورها توزّعها في قنوات فرعية لتصل إلى الوحدات الزراعية، التي قام الأهالي بتقسيمها إلى أحواض طولية،زرعوا فيها البرسيم العلفي، إلى جانب الخضروات، كالبندورة والخيار والباذنجان والكوسا. وفي بداية عام 1972، تم اختيار قطعة أرض بجانب المشروع الزراعي لإقامة قرية نموذجية لعشيرة المراعية من الحويطات، بالتعاون مع الأهالي، ودائرة الأراضي والمساحة، وتم في 19–7–1972، وضع حجر الأساس لإنشاء القرية بحضور الأمير محمد بن طلال، وتكريماً له أطلق اسم " المحمدية" على القرية الناشئة (Jordan National library, 1972).

ز– مشروع قرين الزراعي

قام أهالي قرية قرين وهم من عشائر السليمانيين من الحويطات في أراضي الشراه الجنوبية عام 1968، بتخصيص قطع أرض تبلغ مساحتها 200 دونم، لغاية إقامة مشروع زراعي يخدم سكان القرية كافة. وفي عام 1969م حُفر بئران جوفيتان، الأولى تقع في المنطقة الزراعية جنوب القرية، يبلغ عمقها 75م، وبطاقة إنتاجية تبلغ 100م^3 من المياه في الساعة، وذلك لري المشروع الزراعي الذي يضم نحو 2000 شجرة حرجية زُرعت حول المشروع، و2000 شجرة زيتون ومثلها من العنب بالإضافة لزراعة 50 دونماً من الخضروات المتنوعة. أمّا البئر الثانية، التي حُفرت لغاية الشرب، فتقع بالقرب من عين قرين التي استخرج الماء منها على عمق 100 م، بطاقة إنتاجية تبلغ 95 م مكعباً في الساعة، والماء المستخرج يتسم بالعذوبة وخلوه من الأملاح. ثم قامت وزارة الزراعة في فترة تالية، بتقديم خدمات أخرى للقرية، تتضمن إقامة مخبز للأهالي؛ للتقليل من عملية التحطيب، التي يمكن تؤثر على المراعي الطبيعية، التي يعتمدون عليها في رعي الماشية. بالإضافة لبناء منزل لطلاب القرية كون أولياء أمورهم يخرجون في الربيع للأراضي التي يزرعونها بالحبوب في مرتفعات الشـراه (FAO, 1970, p.14) .

مع نهاية عام 1974 وبداية عام 1975التي تعتبر نهاية فترة مشروع التوطين في بادية معان، ازداد عدد القرى، وازداد عدد سكانها؛ نتيجة لاتجاه السكان نحو الاستقرار، بعد عقود طويلة من التنقل بين مرتفعات الشراه والبادية الشرقية، ومع نهاية الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة، يمكن

وضع تصور للتغير المعيشي الذي طرأ على السكان، وذلك من خلال عدد السكان في قرى وبلدات الدراسة حيث بلغ عدد السكان على النحو التالي:

- أذرح 500 نسمة
- الجفر 1000 نسمة
- الحسينية 2000 نسمة
- الصدقة 500 نسمة
- الجرباء 600 نسمة
- المريغة 1500 نسمة
- أبو اللسن 1000نسمة
- قرين و وهيّدة 1000 نسمة
- ضور 300 نسمة (Jordan Natural Resources Authority, 1974, pp. 52-53).

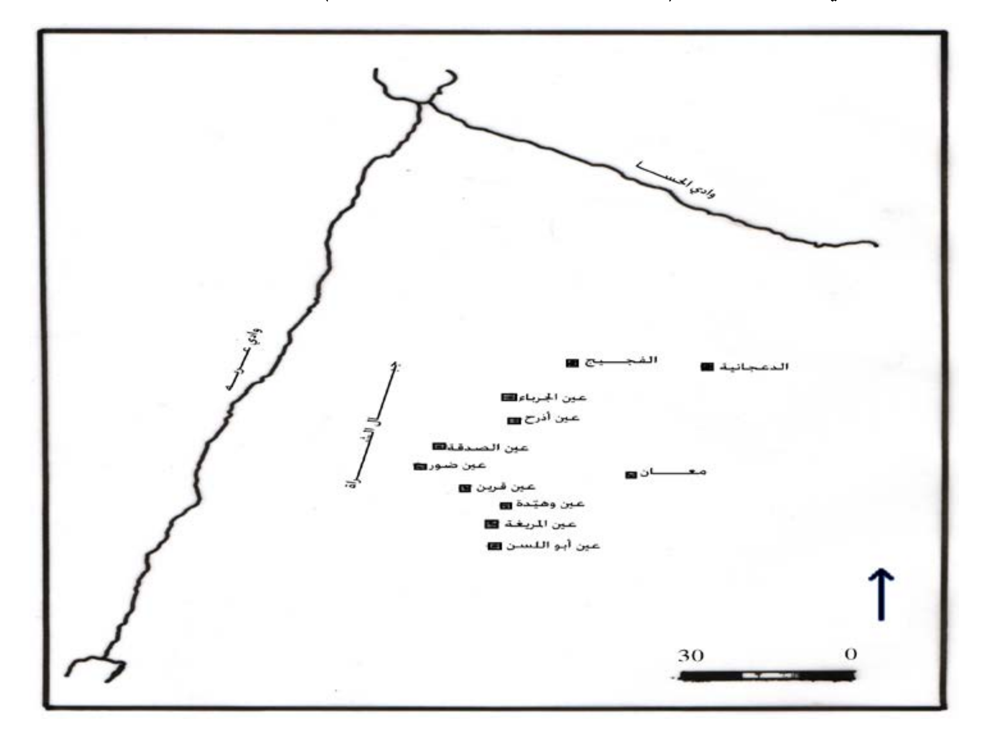
يتضح من خلال ما تناولته الدراسة، أن أفراد قبيلة الحويطات قد بدأوا يتجهون نحو مرحلة جديدة، تميّزت بالاتجاه نحو الاستقرار التدريجي حول عيون المياه في مرتفعات الشراه. إلا أنهم واجهوا عدة مصاعب في هذه المرحلة تتعلق بأحوال الطقس وسنوات الجفاف التي ضربت المنطقة التي استقروا بها، بالإضافة لتزايد أعداد السكان نتيجةً لهذا الاستقرار والتجمّع في مكان واحد.

ومع مطلع العقد السادس من القرن الماضي، حتّمت هذه الظروف الصعبة التي واجهها الأهالي على الدولة الأردنية؛ التفكير بإقامة مشاريع زراعية، تعتمد على المياه الجوفية الوفيرة في أماكن تجمّع السكان، بهدف تشجيعهم على الزراعة، والتي بدورها لا يمكن أن تتم إلا بالاستقرار، بحيث يؤمّن هذا القطاع مصدراً مهماً لغذاء السكان من خلال زراعة الحبوب والخضار، إلى جانب زراعة الأعلاف في هذه المشاريع لسد حاجة قطاع الثروة الحيوانية التي يعتمد عليها الأهالي كثيراً في حياتهم اليومية.

إلى جانب المشاريع الزراعية، أقيمت منازل لبعض العائلات تشتمل على بعض المرافق العامة الحيوية، مثل: العيادات الصحية، والمدارس وغيرها، كما قدمت مساعدات مالية لعائلات أخرى من أجل المساهمة في بناء منازل لها.

إلا أن هذا الاستقرار لم يكتمل بصورته النهائية، كما أنه لا يعني تخلي السكان عن العادات التي طالما مارسوها على مدى فترة زمنية طويلة امتدت لبضعة قرون، فقد بقي الأهالي حتى نهاية العقد الثامن من القرن الماضي، يخرجون في فصل الصيف، ومع إجازة المدارس ووقت الحصاد إلى المرتفعات والسهول التي يزرعونها بالقمح والشعير، يحملون معهم بيوت الشعر، ويمارسون حياتهم اليومية التي تقتضيها طبيعة المكان، ويبقون كذلك حتى بداية الخريف، وهو موعد العودة إلى القرية، في حركة تشبه ما كانوا يقومون به من ترحال وتنقّل من المرتفعات إلى البادية الشرقية، إلا أنه في هذه الحالة يتم الانتقال من المرتفعات إلى القرى مع اقتراب الشتاء.

عيون المياه في جبال الشراة، (Fiema, Economics, p.277)



References:

Addustour Newspaper, (1969).

Amandouny (1993), Vartan,The British Role in the Development of an infrastructure Tansjordan During the Mandate Period1921-1946, unpublished Doctoral Dissertation, University of southamptonm U. K.

Arab Army Annual Report

Aresvik (1976), Oddvar, The Agricultural Development of Jordan, Praeger Publishers, New York.

Bocco (1994), Riccardo, Tell,Tariq, British Policy and the Transjordan Bedouin, Village Steppe and State, Edited by Eugene, Rogan and Tariq, British Academic Press, London.

Bocco (2006), Riccardo, The Settlement of Pastoral Nomads in the Arab middle East, nomadic Societies in the Middle East and North Africa, Edited by Dawin Chaty, Brill, Leiden.

Bocco (2000), Riccardo, International Organisations and the Settlement of Nomads in the Arab Middle East, 1950-1990, The Transformation of Nomadic Society in the Arab East, Edited by Martha Mundy, Cambridge University Press, Cambridge.

Burckhardt (1992), John, Travels In, Syria And The Holy Land, Draf Publishers LTD, London .

Burton, Richard, (1879), The Land of Midian, vol: I, C.Kegan Paul &CO, London.

Colonial Office Trans Jordan. (Documents).

FAO, (1970), Investigation of the Sandstone Aquifers of east Jordan, UN. Development Programme, Rome.

Hill (1890), Gray, With the Beduins, Fisher Unwin, London.

Ionides (1939), M, Report on the Water Resources of Transjordan and their Development, Crown Agents for the Colonies, London.

Glubb (2002), J, A Soldier with the Arabs, (tans abdealrahman al sheikh) Amman.

Irby (1823), Charles, Mangles, James, Travels in Egypt and Nubia, Syria and Asia Minor during the years 1817&1818, T. Whiter and Co. Printers, Johnson Court, London.

Abu Jaber (1975), Ghaleb, Jordanian Treaties and Agreements Group (1923-1973), vol:3, Ministry of Culture, Amman.

Abu Jaber (1987), Kamel, Gharaibeh, Fawzi and Hill, Allen, The Badia Of Jordan: The Process Of Change, University Of Jordan Press, Amman.

Jordan Annual Reports.

Jordan Natural Resources Authority reports, Amman.

Jordan National library (Documents).

Jordan Official-Gazette (Documents)

Kasasbah (1988), Saleh, Agricultural Settlement in Jordan, the Case of Qatrana Projects, Unpublished Doctoral Dissertation, The University of Arizona, USA.

Konikoff (1946), Adolf, Transjordan: An Economic Survey, Hauman press, Jerusalem.

Laborde (1836), Leon, Journey through Arabia Petraea to Mount Sinai, and the Excavated City of Petra, John Murry, London.

Massad (2001), Joseph, Colonial Effects: The Making of National Identity in Jordan, Columbia University Press, New York.

Matthias(1985), Landzendorfer, Agricultural Mechanization in Jordan, Edition Herodot, Gottingen.

Mudallal (1969), Usama, Land & Water Use in Jordan, part: 2, A Paper Submitted to the Near East Land and Water Use Meeting, Amman.

Musil (1927), Alois, Arabia Deserta, A Topographical Itinerary, Published by American Geographical Society, New York.

Musil, (1930) Alois, In the Arabian Desert, Horage Liveright, New York.

Nyrop (1974), richard, Area Handbook for the Hashemite Kingdom of Jordan, Foreign Area Studies, American University, Washington, D.C.

Oppenheim (1943) ,Max Von, Die Beduinen , Band II,Otto Harrason Witz, Leipzig.

Musil (1930), Alois, In the Arabian Desert, Horage Liveright, New York, 1930.

A Collection of First World War Military (1988), Gazetteer of Arabia, vol: I, part: 2, 1917, Archive Editions, London.

Palmer (1871), Edward, The Desert of the Exodus, part: II, Peighton, Bell and CO, London.

Palestine Newspaper (1966)

Patai (1959), ralph, the Kingdom of Jordan, Princeton university press.

Abu-Rabiʾa (2001), aref, A Bedouin Century, Berghahn Books, New York, 2001

Ritter (1866), Carl, the Comparative Geography of Palestine and the Sinaitic Peninsula, vol 1, translate by William Gage, D. Appleton and CO, New York.

Rbinson (1838), Edward, and Eli, Smith, Biblical Researches in Palestine, Mount Sinai and Arabia Petraea, A Journal of Travels in the year 1838, vol:I Crocker & Brewster, Boston.

Al-Sarairah (2000), Hatem, A British Actor on the Bedouin Stage Glubb in Jordan 1930-1956, The National Library, Amman.

Alssabagh (1999), A, Britain and the problem of Saudi-Jordan boarder, Cairo.

Sandford (1981), Stephen, Organizing Government's Role in the Pastoral Sector, The Future of Pastoral Peoples, International Development Research Centre, Ottawa.

Shamoot (1969), Saad, Hussini, Karim, Land and Water Use in Jordan, Natural Resources Authority, Amman.

Shoup, (1980) Austin, The Bedouins of Jordan, History and Sedentarization, The University of Utah.

Seetzen, (1855) Ulrich Jasper, Reisen durch Syrien, Palastina, Phonicien, die Transjordan–Lander, Arabia Petraea und unter- Aegypten, Dritter Band, Herausgegeben und Commentirt vom K.R. Staatsrath und prof. Dr.Fr. Kruse, Verlegt bei Reimer, Berlin.

Tell (2013), Tariq, The Social and Economic Origins of Monarchy in Jordan, Palgrave Macmillan, New York

Wallin (1979), George, Travels in Arabia, (1845 and 1848), The Oleander Press, Cambridge.

Willimatt (1963), G, Birch, P, Mckee, F, Atkinson, K and Nimry, S, Conservation Survey of the Southern High Lands of Jordan ,the Department of Research, Ministry of Agriculture ,Amman.

Yoav (2007), Alon the Making of Jordan, I. B. Tauris & CO, Ltd, London.

Zeller (1901), John, the Bedawin, Palestine Exploration Fund (PEF) Major Kitchener`s Report (1884), PEF.

.